الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج162/01(09/24)/30-خ(13866)

كلمة

صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود

وزير الخارجية ـ المملكة العربية السعودية

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (162)

القاهرة:
الثلاثاء 10 سبتمبر/ايلول 2024
-

وزعت دون إلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

معالي رئيس الدورة لمجلس الجامعة الموقر،

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تُعرب المملكة عن قلقها البالغ تجاه ما تشهده المنطقة من أحداث وتطورات تهدّد أمننا المشترك. وتؤكّد أن هذه الظروف تُضاعف المسؤولية لتعزيز العمل العربي المشترك، ودعم جهود خفض التصعيد، وتغليب لغة الحوار، والعمل على تجاوز الخلافات وحلّها بالطرق السلمية، بما يضمن تحقيق أمن واستقرار منطقتنا.

الإخوة الكرام،

نجتمع اليوم في ظل تردّي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، وتصميم سلطات حكومة الاحتلال الإسرائيلية على مواصلة تصعيدها العسكري وانتهاكاتها الدموية، بلا هوادة. لقد طالبنا مؤسسات المجتمع الدولي بالتحرّك الفوري لإيقاف آلة القتل في غزة، وقوبلت تلك المطالبات بتهاون وتغاضٍ عن الانتهاكات الإسرائيلية، في ازدواجية واضحة للمعايير وغياب للمساءلة. وقد شجّع ذلك الجانب الإسرائيلي على التمادي في انتهاكاته، وتوسيع عملياته العسكرية في غزة ورفح والضفة الغربية، وكذلك توسيع رقعة الصراع إقليمياً؛ بما يُبعدنا عن الحلّ ويقوّض فرص السلام. إننا نستنكر التقاعس في مساءلة الجانب الإسرائيلي على انتهاكاته، ونُدين عدم فرض الضغط اللازم لثنيه عن تصعيده المستمر، الذي يستهدف وأد حلّ الدولتين وتهجير أبناء الشعب الفلسطيني عن أرضه. وقد تمادت سلطات الاحتلال في تصعيدها لتشمل تصريحات متهوّرة واقتحامات مستمرة لباحات المسجد الأقصى، والذي نعتبره

تعدّياً غير مقبولاً، واستفزازاً لمشاعر المسلمين حول العالم. لابدّ من وضع حدّا لهذه السياسات التي تعارض جهود الوسطاء، وتهدّد باستمرار واتساع الصراع، وتعميق المعاناة.

إن الوضع لا يحتمل التأخير، ويحتم تكثيف تنسيقنا المشترك، وتوسيع تحركاتنا مع الشركاء الدوليين، وبحث الإجراءات الرادعة في كافة المحافل الدولية وتوظيفها للضغط على الجانب الإسرائيلي لإيقاف هذه الحرب، ورفع المعاناة، وإعادة إحياء آمال حلّ الدولتين. الشعب الفلسطيني يتمتّع بحقّ أصيل في تقرير المصير، والعيش بكرامة وسلم وأمان. وإننا لنؤكد تمسّك المملكة العربية السعودية بالعمل مع الأشقاء والشركاء لاستعادة الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المشروعة.

وفي هذا الإطار، تؤكد المملكة على التزامها بدعم جميع الجهود الدولية الرامية لإحياء عملية السلام وفقاً لمبدأ حل الدولتين، وتعرب عن رفضها تكريس فكرة فصل غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأي اطروحات عن مستقبل غزة يجب أن تكون في سياق العمل على حل شامل يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ٢٠٠٢م. كما تؤكد بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة الأراضي الفلسطينية، مما يستوجب دعم السلطة الفلسطينية وتمكينها. ونُشيد في هذا الصدد بقرار عدد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وينبغي أن تستمر دولنا في دعم هذا التوجه وتعزيز التنسيق مع هذه الدول.

أصحاب السمو والمعالي،

لقد بذلت المملكة جهوداً مع الأشقاء لاستئناف مشاركة وفود الجمهورية العربية السورية في اجتماعات الجامعة. وتنظر المملكة بإيجابية لعودة سوريا إلى محيطها العربي، وتعمل على التعاون معها لتمكين الظروف الداعمة لأمن واستقرار

وسيادة سوريا ومشاركتها الفاعلة في العمل العربي المشترك. وندعم الحل السياسي باعتباره الحل الوحيد للأزمة في سوريا، ونحذر من الأبعاد السلبية لاستمرار حالة عدم الاستقرار وتردي الأوضاع في سوريا، وأبعاد ذلك على المنطقة، وخطره في تعزيز تواجد التنظيمات المسلحة وزيادة التدخلات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، تؤكد المملكة دعمها للجهود الدولية لمحاربة التنظيمات الإرهابية، وخروج القوات الأجنبية والمليشيات المسلحة، وتمكين سوريا من بسط سيطرتها على أراضيها، ومواجهة عمليات تصنيع وتهريب المخدرات، وتوفير البيئة الآمنة لعودة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم. كما تدعم المملكة جهود الأمم المتحدة المتمثلة في المبعوث الدولي الخاص لأمين عام الأمم المتحدة لدى سوريا.

وفيما يخص السودان، تؤكد المملكة على مواقفها الثابتة بشأن الحفاظ على أمن السودان وسلامته واستقراره، والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها ومنع انهيارها، ومساندته في مواجهة تطورات وتداعيات الأزمة الحالية، وضرورة التهدئة، وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق، والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن السوداني يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين. وقد استضافت المملكة محادثات السلام السودانية في مدينة جدة، استشعاراً لمسؤوليتها، وحرصها على أمن واستقرار السودان الشقيق.

وفي اليمن، تؤكد المملكة حرصها على تحقيق الأمن والاستقرار، واستمرارها في دعم جهود السلام، وتدعو إلى ضبط النفس وتجنب التصعيد في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث. كما تعرب المملكة عن قلقها إزاء العمليات العسكرية التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، وتشدّد بأهمية الالتزام بالقانون الدولي وتظافر جهود المجتمع الدولي لحماية أمن الممرات البحرية والمحافظة على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر، والتي تعد حرية الملاحة البحرية فيها مطلباً دولياً لمساسها بمصالح العالم أجمع. كما تؤكد المملكة على أهمية استثمار ما تم تحقيقه من تهدئة وحوار

بين الأطراف اليمنية في التوصل لاتفاق نهائي حول خارطة الطريق التي أعلنتها الأمم المتحدة، وندعم كافة جهود المبعوث الأممي في هذا الإطار.

وفي لبنان، تعرب المملكة عن قلقها من التصعيد العسكري الإسرائيلي في جنوب البلاد، والذي من شأنه أن يجرّ لبنان والدول المجاورة إلى حرب تزعزع أمن واستقرار المنطقة كافة. وتؤكد المملكة على ضرورة التنسيق لإرسال رسائل موحدة لكافة الأطراف للتأكيد على ضرورة ضبط النفس، والوقف الفوري للتصعيد، وحماية المدنيين، واتخاذ إجراءات جدية وموثوقة لضبط المعابر الحدودية، واعتماد سياسة أمنية واضحة وحاسمة توقف استهداف دول الجوار من خلال تهريب الأسلحة والمخدرات. كما ترى المملكة أهمية حثّ الحكومة اللبنانية على الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، خاصة المعنية بحصر السلاح بيد الدولة، والالتزام بقرارات جامعة الدول العربية، واتفاق الطائف المؤتمن على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي في لبنان. وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الصعبة التي يمر بها لبنان، ندعو الحكومة اللبنانية لانتخاب رئيس للجمهورية يمكنه توحيد صف الشعب اللبناني، والعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتجاوز الأزمة الحالية، وتشكيل حكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية اللازمة لمعالجة الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان، وتحديداً الإصلاحات الضرورية للوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتؤكد المملكة على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، وضمان سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، ووقف التدخل في شؤونها الداخلية، ومساندة الجهود المبذولة للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي، وتدعم وقف إطلاق النار الكامل في ليبيا. كما تدعو إلى مغادرة كافة القوات الأجنبية والمقاتلين من الأراضي الليبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٧٠. ومن هذا المنطلق، تدعم المملكة جهود

الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، وإجراء الانتخابات، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق.

وفي الشأن الصومالي، تؤكد المملكة دعمها الثابت لسيادة الصومال واستقلاله وسلامة ووحدة أراضيه. وترحب بما حققه الصومال بقيادة فخامة الرئيس حسن شيخ محمود من إصلاحات أعادت الأمن والاستقرار في كثير من الأقاليم الصومالية. كما نُشيد بالتقدم الذي حققته القوات الصومالية أمام التنظيمات الإرهابية، ونعرب عن أهمية دعم المجتمع الدولي للصومال للقضاء على الإرهاب. كما نؤكد على ضرورة الالتزام بمبادئ حسن الجوار، وتغليب الحكمة، وتجنيب المنطقة مخاطر التوتر والنزاعات، والعمل على كل ما من شأنه المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، بما يسهم في تعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة.

تشدّد المملكة على أن خلوّ منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لم يعدّ مجرد خيار، بل أصبح ضرورة حتمية، وأن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا لن يكتمل دون نزع جميع أسلحة الدمار الشامل. كما نؤكد على ضرورة وقوف دولنا جميعاً بحزم أمام آفة الإرهاب، والتصدي لأفكار الجماعات المتطرفة، التي ترى في الفوضى والدمار بيئة خصبة لنشر أيديولوجياتها، معرقلة بذلك جهود التنمية والازدهار.

الإخوة الكرام،

وفي الختام، نسأل الله العلي القدير أن يكلل مساعينا بالتوفيق والسداد، وبما فيه من توحيد الصفّ العربي وإعلاءً لصوت دول المنطقة وتعزيزاً لمصالحها المشتركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته